رابطةُ المواطنةِ
أبعادُها ومستقبلُها

في تجديدِ رابطةِ المواطنةِ
رؤيةٌ وسياساتٌ

سمير مرقص(*)

حَمَلَ «٢٥ يناير» حُلمًا لكلِّ المِصريِّينَ، في إمكانيَّةِ بناءِ دولةٍ حديثةٍ تقومُ على المُواطَنةِ وتمكينِ المُواطِنِ، بغضِّ النَّظرِ عن أيِّ اختلافٍ، كما جدَّدَ «٢٥ يناير» النُّخبةَ المصريَّةَ؛ جِيليًّا وطَبَقيًّا ونَوعيًّا، وخَلخَلَ المعادلةَ القائمةَ المستقرَّةَ منذُ مطلعِ السَّبعينيَّاتِ، والَّتي كرَّستْ تقسيمَ المِصريِّينَ وَفقَ استقطاباتٍ متنوِّعةٍ منها الدِّينُ، إلَّا أنَّ «٢٥ يناير» لم تستطعْ بعدُ من إنهاءِ القلقِ والخوفِ من احتماليَّةِ تأسيسِ دولةٍ مِلِّيَّةٍ / طائفيَّة، بسببِ رؤيةٍ لدى البعضِ لم تزلْ ترى أنَّ بناءَ الأوطانِ يقومُ على الغَلَبةِ لا الشَّراكةِ الوطنيَّةِ. في تجديدِ رابطةِ المواطنةِ: رؤيةٌ وسياساتٌ

وهذه الرُّؤيةُ كانتْ واحدةً من رُؤًى ثلاثةٍ عرَفَتْها مصرُ الحديثةُ في التَّعاملِ مع الشَّأنِ المتعلِّقِ بالعَلاقاتِ الإسلاميَّةِ المسيحيَّةِ في مِصرَ أو الشَّأنِ القبطيِّ تحديدًا، الرُّؤى الثَّلاثةُ على التَّرتيبِ هي كما يلي:

أوَّلًا: الرُّؤيةُ المواطنيَّةُ.

ثانيًا: الرُّؤيةُ العثمانيَّةُ المِلِّيَّةُ.

ثالثًا: الرُّؤيةُ الدِّينيَّةُ.

تنطلقُ الرُؤيةُ الأُولىٰ من قاعدةِ المُواطَنةِ، حيثُ كلُّ المِصريِّينَ علىٰ اختلافِهم هم مواطنونَ لهم نفسُ الحقوقِ وعليهم نفسُ الواجباتِ، وتستلهم الرُّؤيةُ الثانيةُ – بوعيٍ أو بغيرِ وعيٍ– النُّموذجَ العثمانيَّ التَّاريخيَّ؛ حيثُ يتمُّ تصنيفُ غيرِ المسلمينَ في ملٍل أو جماعاتٍ مغلقةٍ لديها تنظيماتُها الدَّاخليَّةُ، ولها كبيرٌ تتعاملُ معه السُّلطةُ. وهذه الجماعاتُ تتراوحُ بين الدِّينيِّ والسِّياسيِّ والمِهنيِّ...إلخ، إنَّها تعبيرٌ عن نظامِ الطَّوائفِ كما عرَفَتْه الدَّولةُ العثمانيَّة، حيثُ حركةُ الرَّعايا تكونُ في إطارِ جماعاتِهم المغلقةِ أوَّلًا، ثمَّ في الإطارِ العامِّ بصفتِهم الأوليَّةِ.

وتقومُ الرُّؤيةُ الثَّالثةُ علىٰ التَّصنيفِ الدِّينيِّ المحضِ، ومِن ثَمَّ يصبحُ «غيرُ المسلمينَ» جماعةً دينيَّةً يتراوحُ وضعُهم القانونيُّ حَسَبَ الرُّؤيةِ الفقهيَّةِ لكلِّ تيَّارٍ من تياراتِ الإسلامِ السِّياسيِّ.

وليسَ من المستغربِ أنَّه وبمتابعةِ مسيرةِ الدَّولةِ الحديثةِ في مصرَ، نجدُ كيف أنَّ الأخذَ بالرُّؤيةِ الأولىٰ كان يسودُ في مراحلِ النُّهوضِ الوطنيِّ بشكلٍ عامٍّ، وهو الَّذي تبلورَت في إطارِه الدُّستوريِّ الرُّؤيةُ الفقهيَّةُ الَّتي تُساوي بين كلِّ المِصريِّينَ دون تمييزٍ علىٰ قاعدةِ المُواطَنةِ، والَّذي يعبِّرُ عنها بامتيازٍ التَّيارُ الرَّئيسيُّ لإسلامِ الخبرةِ المصريَّةِ وفي القلبِ منه مؤسَّسةُ الأزهرُ حيثُ: «سقطَ عقدُ الذِّمَّةِ والجِزيةِ بالنِّضالِ المشترَكِ».

أمَّا الرُّؤيةُ الثَّانيةُ فكانتْ من صُنعِ النِّظامِ السِّياسيِّ -مطلعَ السَّبعينيَّاتِ- الَّذي استعادَ مفاهيمَ ما قبلَ الدَّولةِ الحديثةِ بكلامِه عن كبيرِ العائلةِ، وتعاملِه مع الأقباطِ عبرَ الكِيانِ الدِّينيِّ، وأخيرًا الرُّؤيةُ الثَّالثةُ الَّتي كانَ يُعبِّرُ عنها بشكلٍ عامٍّ تيارُ الإسلامِ السِّياسيِّ.

وكان من الطَّبيعيِّ أن يترتَّبَ على الرُّؤيةِ الأُولى أن يحصلَ المِصريُّونَ على حقوقِهم، ومن ضمنِهم الأقباطُ؛ حيثُ منظومةُ الحقوقِ تُكتَسَبُ عمليًّا مِن خلالِ النِّضالِ السِّياسيِّ المشتَرَكِ، كما حدثَ في فترةِ النُّهوضِ الوطنيِّ من ١٩١٩م إلى ١٩٦٩م، ببُعدَيْها المدنيِّ / السِّياسيِّ ما قبل ١٩٥٢م، والاقتصاديِّ / الاجتماعيِّ بعدَها.

ومع بدءِ مرحلةِ النِّزاعِ الدِّينيِّ في ١٩٧٠م، وتحديدًا مع حادثةِ «أخميم» والإحدى عشرةَ حادثةً الَّتي تَلَتْها، وصولًا إلى واقعةِ «الخانكةِ» الشَّهيرةِ ١٩٧٢م، ثُمَّ الدُّخولِ في مراحلِ التَّوتُّرِ التَّاليةِ -راجعْ دراستَنا: «الأقباطُ من انتزاعِ المواطنةِ إلى اصطناعِ الأقليَّةِ واختراعِ الملَّةِ» ٢٠١١م- تَراوَحَ التَّعاطي مع الشَّأنِ القِبطيِّ بين الرُّؤيتينِ الثَّانيةِ والثالثةِ، وكان من نتيجتِها ما رأيناهُ من تداعياتٍ على مدى عقودٍ، وباتَ الحديثُ عن هذا الشَّأنِ في أغلبِ الأحيانِ حديثًا «مَطالبيًّا»؛ ما يعني أنَّ الاستجابةَ إليهِ إنَّما هو في الحقيقةِ يصبُّ في خانةِ المِنَحِ الَّتي يتمُّ منحُها لجماعةٍ، وليس حقوقًا يتمتَّعُ بها المِصريُّونَ على اختلافِهم.

وبالأخيرِ، أُصيبت رابطةُ المُواطَنةِ في الصَّميمِ، بَيدَ أنَّ ما فعلَه «التَّحريريونَ» في حِراكِ «٢٥ يناير» هو أنَّهم جدَّدوا هذه الرَّابطةَ بين المِصريِّينَ، بغضِّ النَّظرِ عن أيَّةِ

اختلافاتٍ، كما انطلقتْ في سياقِ هذا الحِراكِ اجتهاداتٌ عدَّةٌ، منها وثيقةُ الأزهرِ(*)، وكلُّها تصبُّ في تجديدِ رابطةِ المُواطَنةِ.

في تجديدِ رابطةِ المُواطَنةِ أربعةُ عناصرَ:

نقطةُ البدايةِ هي الوطنُ الَّذي يَجمَعُنا معًا، والهدفُ هو بناءُ مصرَ الجديدةِ الَّتي تجمعُنا معًا، وأن نُراكِمَ على لحَظاتِ النُّهوضِ الوطنيِّ الَّتي تمَّ إنجازُها عبرَ العصورِ قبلَ الدَّولةِ الحديثةِ وبعدَها في مواجهةِ الحاكمِ الوافدِ والمستَعمِرِ والمستَبِدِّ.

انطلاقًا ممَّا سبقَ، سوفَ نَنسُجُ مقاربتَنا حولَ «رابطةِ المواطنةِ» ومِنْ ثَمَّ مستقبلها، فالثَّابتُ أنَّ المُواطَنةَ الَّتي كُنَّا نتصوَّرُها محصَّنةً تجاهَ أيَّةِ تغيُّراتٍ، قد ضعُفتْ ووَهَنَتْ في لحظةٍ تاريخيَّةٍ معيَّنةٍ؛ نتيجةَ كثيرٍ من الملابساتِ الصِّراعيَّةِ.

كذلكَ، فإنَّ المُواطَنةَ الَّتي تصوَّرْنا أنَّها إجابةٌ نهائيَّةٌ تاريخيَّةٌ تمكِّنُها منْ أنْ تعبرَ بها اختباراتِ التَّاريخِ بما تحملُ من وقائعَ جدِّيَّةٍ وجادَّةٍ؛ وعليه باتَ من اللَّازمِ أن نعملَ معًا على قاعدةِ الشَّراكةِ الوطنيَّةِ والمسئوليَّةِ التاريخيَّةِ أنْ «نجدِّدَ رابطةَ المُواطَنةِ».

فلقد حلَّ بالمنطقةِ أزَماتٌ غيرُ مسبوقةٍ في تاريخِها؛ أدَّتْ إلى تحوُّلاتٍ متعدِّدةٍ ومتداخلةٍ، تجسَّدتْ في العديدِ من التجليَّاتِ، منها: الحِراكاتُ العربيَّةُ، والإقصاءاتُ الثَّقافيَّةُ، والتَّفاوتاتُ المجتمعيَّةُ، والممارساتُ العُنفيَّةُ، وحروبٌ، ومطالباتُ تغييرٍ مُجتمعيَّةٌ مُتنوِّعةٌ، وضغوطٌ شبابيَّةٌ، وتجاوزاتٌ حقوقيَّةٌ...إلخ، قد

أدَّىٰ إلىٰ إحداثِ انقساماتٍ عميقةٍ في بِنَىٰ المجتمعاتِ العربيَّةِ، وانتشارِ «فيروسِ التَّفكيكِ» من جهةٍ، ومن جهةٍ أُخرىٰ، كشفتْ عن سوءِ أداءِ الدَّولةِ الوطنيَّةِ، وبخاصَّةٍ دولة ما بعدَ الاستقلالِ في «تطويرِ الوسائلِ الفاعلةِ لاستيعابِ الأقلِّياتِ القوميَّةِ والدِّينيَّةِ والإثنيَّةِ».

والنَّتيجةُ النِّهائيَّةُ هي ما نشهدُه في مواضعَ كثيرةٍ من تزايدِ الاختلافاتِ بين أعضاءِ مجموعةٍ قوميَّةٍ وأُخرىٰ، كذلك بين أعضاءِ مجموعةٍ دينيَّةٍ وأُخرىٰ، وبين أعضاءِ المجموعاتِ القوميَّةِ والدِّينيَّةِ، وبين المجموعاتِ الإثنيَّةِ وكلِّ ما سَبَقَ؛ ممَّا يؤدِّي إلىٰ التَّفكيكِ، وتَنامِي غيابِ الاستقرارِ السِّياسيِّ، واحتماليَّةِ استخدامِ العنفِ.

ممَّا سبقَ، فإنَّ دولَتَنا ومؤسَّساتِنا الرَّسميَّةَ والمدنيَّةَ عليها تفعيلُ ما يمكنُ تسميتُه بحُزمةِ سياساتِ «تجديدِ المُواطَنةِ»، وتمكينُها من الحركةِ الفاعلةِ في إطارٍ حيويٍّ جامعٍ، والَّتي نرصدُها فيما يلي:

(١) سياساتُ الاعترافِ: ويقصدُ بها الاعترافُ بالآخَرِ الفاعلِ.

(٢) سياساتُ القبولِ بالاختلافِ: القبولُ بالتَّنوُّعِ، وأنَّ المجتمَعَ ما هو إلَّا مركَّبٌ متعدِّدُ العناصرِ، وكلُّ عنصرٍ له من الخصائصِ الَّتي تميِّزُه، ومن ثَمَّ كيف يُمكنُ أن تتفاعلَ هذه العناصرُ بحرِّيَّةٍ مع بعضِها البعض، لتشكِّلَ سماتِ المركَّبِ دونَ الجَورِ علىٰ خصوصيَّةِ كلِّ عنصرٍ، وبغضِّ النَّظرِ عن الأوزانِ النِّسبيَّةِ لكلِّ عنصرٍ.

(٣) سياساتُ الدَّمجِ: ويقصدُ بها السِّياساتُ الَّتي تعيدُ جمعَ عناصرِ المجتمعِ على اختلافِها -دونَ غَبنٍ- في أبنيةِ المجتمعِ المختلفةِ العامَّةِ على قاعدةِ تكافؤِ الفُرَصِ بين الجميعِ.

(٤) سياساتُ التَّمكينِ: أن تنشأَ آلياتٌ تُمكِّنُ الخصوصيَّاتِ المتنوعةَ على أن تُكوِّنَ لها نفسَ القدراتِ في التَّعاطي مع المجالاتِ المختلفةِ.

ونطرحُ هنا مفهومَ «المواطنةِ الثقافيَّةِ Cultural Citizenship»، أو «المُواطَنةِ في بُعدِها الثَّقافيِّ»، والَّذي يُعَدُّ مُنشئه «برايان ترنر Brayan S. Turner» أحدَ أهمِّ الَّذين ساهَموا في أدبيَّاتِ المُواطَنةِ؛ ليُعِينَنا في فَهمِ مدى حضورِ الخصوصيَّاتِ الثَّقافيَّةِ المتنوِّعةِ، فيما أسميناهُ «المجالَ الحيويَّ الفاعلَ» أو عمليَّةَ المُواطَنةِ في شمولِها من عدمِه، حيثُ يُعرِّفُ المُواطَنةَ الثَّقافيَّةَ بالآتي:

«إنَّها الحقُّ في المشاركةِ -الثَّقافيَّةِ- في المركَّبِ الثَّقافيِّ العامِّ لمجتمعٍ بعينِه»:

« It is the social right to participate in the Complex Culture of particular society»

أي أنَّها العمليَّةُ الَّتي من خلالِها يكونُ للخصوصيَّاتِ الثَّقافيَّةِ حقُّ المشاركةِ في المركَّبِ الثَّقافيِّ العامِّ لمجتمعٍ من المجتمعاتِ، شريطةَ أنْ تكونَ هذه الخصوصيَّاتُ في حالةِ تفاعلٍ بما يفيدُ تقدُّمَ هذا المجتمعِ، في هذا المقامِ تؤخذُ في الاعتبارِ عدَّةُ أمورٍ، وذلك كما يلي:

١- أنَّ المركَّبَ الثَّقافيَّ العامَّ الأحاديَّ البسيطَ، غيرَ القادرِ على استيعابِ التَّنوُّعِ الثَّقافيِّ والتَّعدديَّةِ، يعكسُ أنَّ هناك مشكلةً ما.

٢- أنَّ حضورَ الخاصِّ في العامِّ لا يَعني الإلغاءَ أوالاستيعابَ، طالَمَا أنَّ القضايا والأهدافَ محلَّ اهتمامِ هذه الخصوصيَّاتِ تصبُّ في اتجاهِ الخيرِ العامِّ.

٣- أن يكونَ المركَّبُ الثَّقافيُّ العامُّ من «البَراحِ» في إتاحةِ المساحاتِ المطلوبةِ للخصوصيَّاتِ الثَّقافيَّةِ في أن تعبِّرَ عن نفسِها.

تُعَدُّ إسهامةُ «ترنر» الَّتي أَشَرْنا إليها هامَّةً للغايَّةِ؛ فهو من جهةٍ يُدرِكُ -علميًّا- أنَّ المُواطَنةَ والصِّراعَ من أجلِها نَشَأَ في الحالةِ الأوروبيَّةِ مع الثَّورةِ الصِّناعيَّةِ، وأنَّ حركةَ النَّاسِ كانت تتمُّ من أجلِ المساواةِ الاجتماعيَّةِ والعضويَّةِ الطَّبقيَّةِ، ولكنَّه من جهةٍ أُخرىٰ أَدرَكَ أنَّ المُواطَنةَ لها أبعادٌ أُخرىٰ مكمِّلةٌ ومتمِّمةٌ للاقتصاديِّ والاجتماعيِّ والسِّياسيِّ مثل الثقافيِّ؛ لذا نجدُه يُولي اهتمامًا كبيرًا لهذا الأمرِ، باعتبارِ المُواطَنةِ الثَّقافيَّةِ من المجالاتِ الَّتي يجبُ العنايةُ بها، خاصَّةً مع أواخرِ القرنِ العشرينَ، وتنامي صعودِ الهُوِيَّاتِ الثَّقافيَّةِ والتَّشظِّي الثَّقافيِّ الَّذي شَهِدَه العالمُ ما بعد الحديثِ.

ومِن ثَمَّ، فإنَّ تحقُّقَ المُواطَنةِ الثَّقافيَّةِ -بالطَّبعِ في إطارِ المُواطَنةِ في صورتِها الشَّاملةِ- يتجلَّىٰ في عدَّةِ أمورٍ، منها:

١ - تمثيلُ الهُوِيَّةِ الثَّقافيَّةِ الخاصَّةِ في المركَّبِ الثَّقافيِّ العامِّ بالتَّساوي مع الهُوِيَّاتِ أو الخصوصيَّاتِ الأُخرىٰ.

٢ - إدراجُ التَّاريخِ الثَّقافيِّ للخصوصيَّاتِ المتنوِّعةِ ضمنَ التَّاريخِ العامِّ والذَّاكرةِ القوميَّةِ.

٣ – حريَّةُ التَّعبيرِ الكاملةُ للخصوصيَّاتِ، وإبرازُ المنظومةِ الرَّمزيَّةِ الخاصَّةِ بكلِّ خصوصيَّةٍ بصورةٍ يألَفُها الجميعُ. وهو أمرٌ لن يتأتَّىٰ إلَّا بالعملِ الجماعيِّ العربيِّ؛ هو عملٌ جماعيٌّ يُعيدُ النَّظرَ في نُظُمِ التَّنشئةِ، ومراجعةِ مناهجِ التَّعليمِ، والموادِّ الإعلاميَّةِ، بحيثُ يُراعَىٰ دومًا التأكيدُ علىٰ استيعابِ الهُوِيَّاتِ المتعدِّدةِ في حالةِ «شراكةٍ»، وحضورُ الآخرِ، والتَّعريفُ بثقافتِه وتاريخِه، ومن ثَمَّ يكونُ مألوفًا غيرَ غامضٍ؛ فيتحقَّقُ التَّفاعلُ من خلالِ القنواتِ السِّياسيَّةِ، فيتحقَّقُ الاندماجُ، وتتجلَّىٰ التَّعدديَّةُ، علىٰ أن ينتظمَ الجميعُ بهُوِيَّاتِهم المختلفةِ في ظلِّ «ولائيَّةٍ دستوريَّةٍ» «Constitutional Patriotism» وطنيَّةٍ واحدةٍ محلِّ وِفاقٍ وتوافقٍ.